

شركة البترول الوطنية

المساهمة العامة المحدودة

NATIONAL PETROLEUM COMPANY. PLC



Ref. :

الإشارة : ٥٧١/١١/٣٦

Date :

التاريخ : ٢٥/٤/٢٠٠٧

ASSEMBLY DE CISTON - NAPT - 23-4-2007

السادة / هيئة الأوراق المالية المحترمين ،،،

J.S.C.

الموضوع : محضر إجتماع الهيئة العامة العادي .

تحية وإحتراماً ،،،

أرجو أن أرفق طياً صورة عن محضر إجتماع الهيئة العامة العادي الخامس المنعقد

بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٥ م .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

المدير العام



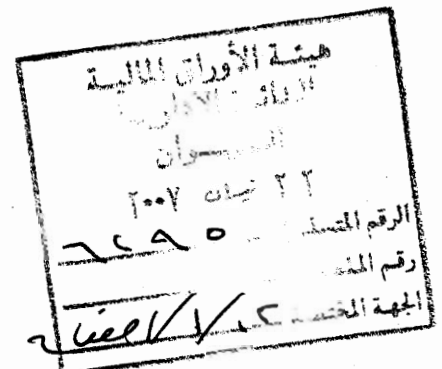
م. عبد الله الروسان



(١١)

عبد

نسخة لـ السيد مدير عام
٤/٤



شركة البترول الوطنية المساهمة العامة المحدودة

المسجلة تحت رقم (284) بتاريخ 1995/6/21م

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الخامس

المنعقد يوم الخميس الموافق 2007/4/5م

عملاً بأحكام المادتين (144، 145) من قانون الشركات رقم (22) لعام 1997م وتحديثاته، عقدت الهيئة العامة لشركة البترول الوطنية المساهمة العامة المحدودة إجتماعها العادي الخامس وذلك في تمام الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الخميس الموافق 2007/4/5 في مقر الشركة وذلك للنظر في الأمور المدرجة على جدول الأعمال.

حضر الاجتماع مساهمون يمثلون أسهماً بالأصالة مقدارها (15.000.000) خمسة عشر مليون سهم/دينار من رأسمال الشركة المدفوع والبالغ (15.000.000) سهم/دينار أي بنسبة حضور 100% ، وحضر الاجتماع السيد محمد العماوي مندوب عطوفة مراقب عام الشركات/ وزارة الصناعة والتجارة .

وقد ترأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة معالي المهندس عوني المصري وحضر الاجتماع السيدان قتيبة أبو قورة وخليفة الزعبي ممثلاً المؤسسة الأردنية للاستثمار والسيد عماد النوايسه ممثلاً عن بنك الإنماء الصناعي كما حضر كامل أعضاء مجلس الإدارة وحضر الاجتماع ممثل مدققي حسابات الشركة القانوني ومدير عام الشركة .

أعلن السيد مندوب مراقب عام الشركات عن اكتمال النصاب القانوني للاجتماع بحضور ممثلي المساهمين في الشركة والذي يمثلون 100% من أسهم الشركة ونصاب أعضاء مجلس الإدارة وأن الاجتماع قانوني وأن جميع ما يصدر عنه قانوني وملزم.

عبدالله

افتتح رئيس الجلسة الإجتماع ورحب بالحضور وتمت الموافقة على تعيين السيد يونس الروسان كاتباً للجلسة والسيد قتيبة أبو قورة ومدير عام الشركة مراقبين ، وقبل البدء بجدول الأعمال بين الرئيس بأن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات يذكر الشركة أنه تم إلغاء المادة (188) من قانون الشركات المعمول به والخاصة بصندوق البحث العلمي والتدريب المهني حيث سيتم التعامل مع هذا المخصص بموجب أحكام القانون المعدل لقانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (56) لسنة 2006 مستقبلاً وبعد ذلك تمت المباشرة ببحث الأمور المدرجة على جدول الأعمال على النحو التالي :-

1. تمت تلاوة محضر الاجتماع السابق وهو محضر إجتماع الهيئة العامة العادي الرابع المنعقد بتاريخ 2006/3/23م وصادقت الهيئة العامة عليه.

2. تمت تلاوة نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي الوارد بالتقرير السنوي بعد الموافقة على دمج البندين (2،3) من جدول أعمال الاجتماع (مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 2006/12/31 والخطة المستقبلية ، ومناقشة الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر للعام المالي 2006 بما في ذلك تدوير الأرباح والإحتياطات والمخصصات التي نص عليها القانون ونظام الشركة على اقتطاعها) .

3. طلب رئيس الجلسة من السيد سمير أبو لغد تلاوة تقرير مدقي حسابات الشركة الخارجي عن السنة المالية 2006م.

4. وبعد أن تمت تلاوة تقرير مدقي الحسابات طلب الرئيس من الهيئة العامة المباشرة بمناقشة التقرير السنوي وحسابات الشركة الختامية للعام المالي 2006 وجرى المناقشات التالية :-

أ- التقرير السنوي :

- سأل م. قتيبة أبو قورة عن تطورات القضية القائمة بين الشركة وشركة ترانس جلوبال خاصة بعد بيع جزء من حق امتيازها إلى شركة أخرى ، وقد أجاب

الرئيس أن القضية لا زالت في التحكيم وعقب المستشار القانوني للشركة أنه تم التأكد من صحة الخصومة من قبل هيئة التحكيم حيث أنه تم بيع 80% من حصة شركة ترانس جلوبال في منطقة الإمتياز وأن التحكيم في مرحلة سماع شهود الدفاع ومن المتوقع الإنتهاء من ذلك قبل العطلة القضائية .

ب- الحسابات الختامية :

- سأل السيد / خليفة الزعبي عن مبررات التحفظ الوارد بتقرير مدقق الحسابات حول تكاليف حفر وتطوير بئر الريشة 27 وكذلك عدم اثبات كلف المرافق البترولية القابلة للإسترداد الموافق عليها والبالغة 14.870.946 دينار .

أجاب السيد سمير أبو لغد أن تقرير مدقق حسابات الشركة الخارجي هو تقرير مستقل يعبر عن قناعة المدقق بغض النظر عن وجهة نظر مجلس الإدارة ، أما بخصوص المبالغ الموافق عليها من قبل اللجنة الفنية بإعتبارها تكاليف بترولية قابلة للإسترداد فإن استردادها يتوقف على إنتاج الشركة كميات إضافية محددة من الغاز وبخلاف ذلك ستبقى هذه المبالغ تتراكم كحق للشركة لحين تحقق هذا الشرط وأن المعيار (37) يلزم أخذ الإلتزامات المحتملة وعدم اثبات الإيرادات المحتملة المستقبلية .

وعقب الرئيس أن طريقة استرداد تكاليف العمليات البترولية هي موضع خلاف بين الشركة والجهات المعنية في تفسير المادة الخامسة الواردة في اتفاقية الإمتياز وأن هناك بحث في الموضوع .

أما بخصوص تكاليف حفر وتطوير بئر الريشة (27) فإن لجنة التدقيق المشكلة من قبل مجلس الإدارة وجهة نظرها في هذا الموضوع باعتبارها بئراً غير ناجحة أما إدارة الشركة واللجنة الفنية فكان رأيها أن العمليات على هذه البئر لم تنته لغاية تاريخه وأن هناك برنامج سينفذ على هذه البئر خلال هذا العام ليتم اتخاذ الرأي النهائي بشأنه، وقد ناقش مجلس الإدارة هذا الموضوع وقرر تأجيل البت في هذه البئر لحين استكمال إدارة الشركة تنفيذ برنامجها على البئر لتقرر في موضوعه وقرر تخصيص جميع الأرباح المدورة والاحتياطي الاختياري والخاص لمواجهة

إحتمالية عدم نجاح البئر ، وبعد النقاش عقب السيد محمد العماوي مندوب مراقب الشركات أن للمدقق الخارجي الحق في إثبات رأيه ومن حق المساهمين إبداء وجهة نظرهم ويتم إثبات ذلك في محضر الاجتماع .

- سأل م. قنتية أبو قورة عن رؤية مجلس الإدارة حول إذا ما توصل المستشار الذي سيتم تكليفه بتقييم الشركة في نهاية الدراسة إلى زيادة رأسمال الشركة .

بين الرئيس بأن الشركة ستقوم بدراسة لتقييم الشركة ووضع بدائل لتوفير رأس مال إضافي لتمكين الشركة من القيام بالاستفادة أكثر من حقل الغاز واقتراحات لهيئة الشركة على ضوء البدائل مع إمكانية أن يوكل للشركة مستقبلاً وضع الخطط. العريضة لإستقطاب شريك استراتيجي إذا كان ذلك من البدائل ، ولكي تتوافق مع هذه الدراسة مع متطلبات التخصصية فقد تم البحث مع الجهات المختصة وتم إشراك ممثلين عن المؤسسة الأردنية للإستثمار والهيئة التنفيذية للتخصصية ضمن لجنة عطاءات خاصة شكلها المجلس لهذا الغرض، ويكون من مهامها تأهيل الشركات ومراجعة الشروط المرجعية واختيار الشركات المؤهلة لتقديم عروضها بناءً على دعوة عطاء ودراسة هذه العروض وتقديم التنسيب لمجلس الإدارة .

وبنهاية النقاش تمت المصادقة على البيانات المالية كما هي في 2006/12/31 وتكوين الأرباح المدورة والاستمرار بإقتطاع 10% من أرباح الشركة السنوية الصافية لحساب الاحتياطي الإجمالي إلى أن يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل رأسمال الشركة المصرح به إضافة إلى 20% لحساب الاحتياطات الاختياري و 20% لحساب الاحتياطي الخاص.

5. قررت الهيئة العامة إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2006م وفقاً للقانون وبحدود ما تم إطلاع الهيئة العامة عليه.

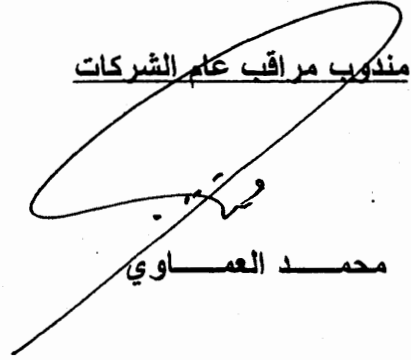
6. تم انتخاب السادة المحاسبون المتحدون بالتزكية لتدقيق حسابات الشركة لعام 2007م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

7. وحيث أنه لم تقترح الهيئة العامة بحث أي موضوع آخر خلاف ما ورد بجداول الأعمال ، شكر رئيس مجلس الإدارة جميع الحضور وأعلن مندوب الشركات انقضاء الاجتماع .

رئيس الجلسة


م. عوني النعشري

مندوب مراقب عام الشركات


محمد العماوي

كاتب الجلسة


يونس الروسان